

كو^٧مارى عيراق
داد كاي بالآي نيئتياحي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٠٣ / اتحادية/ تمييز/ ٢٠١٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/٧/١٧ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو ألتن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المميز - المدعى عليه - / وزير الداخلية / إضافة لوظيفته وكيله المقدم الحقوقي

نعمان حامد فرحان .

المميز عليه - المدعى - / غازي طامي سم وكيله المحامي محمد جاسم الجبوري .

الإدعاء

ادعى المدعى (المميز عليه) بواسطة وكيله أمام محكمة القضاء الإداري بأنه كان منتسباً في الجيش العراقي المنحل وبعد ٢٠٠٣/٤/٩ تم تعيينه في شرطة محافظة بابل بموجب الأمر الإداري الصادر من محافظة بابل المرقم (٢٨٤) في ٢٠٠٣/٦/٢٦ وتم تربيته على ملاك وزارة الداخلية المديرية العامة لشرطة محافظة بابل وقد اتمت الفترة المحصورة بين (٢٠٠٣/٦/٢٦) ولغاية (٢٠٠٦/٢/٢١) والبالغة سنتان وسبعة اشهر وثمانية وعشرون يوماً واصرت على احتسابها من تاريخ التثبيت . تظلم المدعى لدى المدعى عليه/ إضافة لوظيفته بتاريخ ٢٠١١/٧/٢٣ ، أقام المدعى دعواه بواسطة وكيله بتاريخ ٢٠١١/١٠/٢٣ طالباً الحكم باحتساب خدمته من تاريخ ٢٠٠٣/٦/٢٦ ولغاية ٢٠٠٦/٢/٢١ وحسب الأمر الإداري بالمباشرة المرقم (٢٨٤) في ٢٠٠٣/٦/٢٦ ولغاية تاريخ الأمر الإداري بإعادة التثبيت بالرقم (٣١٢٥) في ٢٠٠٦/٢/٢١ لأغراض الخدمة والترقية والتقاعد . ونتيجة المرافعة الحضورية العلنية قررت المحكمة بتاريخ ٢٠١٢/٥/٢٣ وبعد الاضبارة (٤٥٧/قضاء إداري/٢٠١١) الحكم بإلغاء الأمر الإداري المرقم (٩٩٠٥) في ٢٠١١/٩/٤ - محل الطعن - قدر تعلق الأمر بالمدعى وإلزام المدعى عليه (المميز)

كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي نيتيحاداي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٠٣ / اتحادية/ تمييز/ ٢٠١٢

باحساب خدمة المدعي للفترة المحصورة بين تعيينه في ٢٦/٦/٢٠٠٣ وتثبيته في ٢١/٢/٢٠٠٦ لأغراض العلاوة والترفيغ والتقاعد . ولعدم قناعة المميز (المدعي عليه) بالحكم طعن به تمييزاً بواسطة وكيله أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية المدفوع عنها الرسم في ١٨/٦/٢٠١٢ طالباً نقضه للأسباب الواردة فيها .

القرار :

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر على القرار المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون لما استند إليه من أسباب . ذلك ان المدعي يطعن بالامر الاداري الصادر من المدعي عليه /إضافة لوظيفته المرقم (٥٩٣٥١) في ١٣/٨/٢٠١١ المبلغ بكتاب المديرية العامة لشرطة محافظة بابل المرقم (٩٩٠٥) في ٤/٩/٢٠١١ المتضمن تعذر النظر بطلب المدعي لاحتساب خدمته من تاريخ تعيينه في ٢٦/٦/٢٠٠٣ ولغاية تثبيته في ٢١/٢/٢٠٠٦ ، وحيث قد تبين ان المدعي باثر في احدى الدوائر التابعة للمدعي عليه/إضافة لوظيفته بتاريخ ٢٦/٦/٢٠٠٣ واستمر في خدمته دون انقطاع الى ان تم تثبيته على الملاك الدائم وحيث ان تثبيت المدعي بوظيفته لايعتبر تعييناً جديداً وانما هو تثبيت لواقعة قانونية سبقته وهي واقعة التعيين فيكون التثبيت والحالة هذه كاشف لتلك الواقعة وليس منشأ لها ، ذلك ان المدعي اكتسب مركزه القانوني بصور الامر الاداري بالتعيين وفق الاصول فيكون قرار المدعي عليه/إضافة لوظيفته بالامتناع عن احتساب خدمة المدعي للفترة ما بين التعيين والتثبيت لا اساس له من القانون ويستوجب الغاء ، عليه وحيث ان محكمة القضاء الاداري قد قضت بحكمها المميز بالغاء الامر الاداري المرقم (٩٩٠٥) في ٤/٩/٢٠١١ بقدر تعلق الامر بالمدعي والزام المدعي عليه/إضافة لوظيفته باحتساب خدمة المدعي للفترة المحصورة بين تاريخ تعيينه في ٢٦/٦/٢٠٠٣ ولغاية تثبيته في ٢١/٢/٢٠٠٦ لأغراض العلاوة والترفيغ والتقاعد فيكون حكمها لما استند إليه صحيحاً

كوٲ ماري عيراق
داد كاي بالآي نيٲٲيحاداي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٠٣ / اتحادية/ تمييز/ ٢٠١٢

وموافقاً للقانون قرر تصديقه ورد الطعون التمييزية وتحميل التمييز رسم التمييز وصدر
القرار بالاتفاق في ١٧/٧/٢٠١٢ .

مدحت المحمود

رئيس المحكمة الاتحادية العليا